Minia J. of Agric. Res. & Develop.
Vol. (٣٢) No. ٣ pp ٤٢٣-٤٥٤,
٢٠١٢

FACULTY OF AGRICULTURE

دراسة اقتصادية لأثر سياسة التخصيصية على الاستثمار الخاص بقطاع الزراعة المصرى

ياسر سيد احمد محمد مزروع

مدرس بكلية الزراعة بطنطا – جامعة طنطا

أستاذ مساعد – كلية المجتمع بمحايل عسير – جامعة الملك خالد

Received ٢٨ May ٢٠١٢ Accepted ٤ June ٢٠١٢

تمهيد:

يحتل الاستثمار دورًا حيويًا في نماذج النمو الاقتصادي حيث يعتبر الطلب على الاستثمار أحد مكونات الطلب الكلى ، لذلك تنعكس التقلبات في الاستثمار مباشرة على تحقيق معدلات النمو الاقتصادي ، ومن ثم على كافة أوجه النشاط الاقتصادي. وحتى يمكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي فان ذلك يتطلب استثمارات منفذة تمثل نسبة من الناتج المحلى الاجمالى والتي تتوقف على مقدار مضاعف الاستثمار في هذا الاقتصاد.

ويعد القطاع الخاص أحد الدعائم الرئيسية للاقتصاد المصري ويشكل مع القطاع العام ركيزتين أساسيتين للاقتصاد المصري .وبداية من منتصف الثمانينيات ومع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي برزت توجهات لزيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد المصري وإفساح المجال أمامه للمنافسة مع القطاع العام، ومع بداية عقد التسعينات تم طرح برنامج الخصخصة المصري لبيع الأصول المملوكة للقطاع العام إلى القطاع الخاص وبذلك أصبح للاستثمارات الخاصة دوراً رئيسياً في الاقتصاد المصري حتى أنشئت وزارة خاصة للاستثمار عام ٢٠٠٤ منوط بها جذب وبتشجيع الاستثمارات الخاصة في مصر.

ويعتبر تطبيق سياسة التخصصية في مصر من أكثر السياسات الاقتصادية إثارة للجدل نظرا لما صاحب تطبيق برنامج الخصخصة في مصر العديد من القصور وظهرت

العديد من صور الفساد فضلا عن تجاهل تطبيقه للآليات الفعالة للحد من الآثار الاجتماعية المصاحبة لتطبيقه .

وبالرغم من تعدد التعريفات المقدمة لمفهوم التخصصية إلا انه ينظر إليها في إطار هذا البحث على أنها سياسة من سياسات التحرر الاقتصادي معنية بالأساليب والإجراءات والتدابير التي تكفل التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص سواء بتحول الملكية جزئيا و/أو كليا فيما يطلق عليه بتخصيصية الملكية ، أو بتحول الإدارة فيما يطلق عليه تخصيصية الإدارة في إطار التحول لآليات السوق . ويترتب علي ذلك إعادة هيكلة نمط الاستثمار القومي وإعادة توزيع الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص بحيث يتغير هيكل الاستثمار لصالح القطاع الخاص ، ويعنى هذا أنها سياسة إعادة تحديد الأدوار بين القطاع العام والخاص في النشاط الاقتصادي ليقود القطاع الخاص عملية التنمية.

مشكلة الدراسة : دأبت الحكومة المصرية على تشجيع الاستثمارات الخاصة ومنحها العديد من المزايا وقد ظهر هذا جليا منذ انتهاج الحكومة المصرية لسياسة التخصيصية منذ بداية تسعينيات القرن الماضي بهدف تعظيم دور القطاع الخاص في الاستثمار الوطني بدعوى قدرته على حسن استغلال الموارد الاقتصادية ورفع كفاءتها ، وبعد ما يقرب من ٢٠ عاما من تنفيذ برنامج الخصخصة المصري إلا أنه ما زال أكثر الموضوعات جدلا على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي حتى الآن وتتباين الآراء والاتجاهات حول الاستثمارات الخاصة وما هو الدور المنوط بها في مرحلة ما بعد الثورة، هل الاستمرار في سياسة السوق الحر ودعم الاستثمارات الخاصة أم العودة مرة أخرى لمزيد من التدخل الحكومي في المقتصد المصري؟

ويعد القطاع الزراعي المصري من أكثر القطاعات الاقتصادية المصرية شيوعا للملكية الخاصة لعناصر الإنتاج فضلا عن انه من أوائل قطاعات الاقتصاد المصري تنفيذا لسياسات الإصلاح الاقتصادي وكذلك تنفيذا لبرنامج الخصخصة المصري حيث تم إلغاء التركيب المحصولي الاجبارى وهو ما اعتبره البعض خصخصة للإدارة المزرعية،هذا فضلاً عن استحواذ الاستثمارات الخاصة على النصيب الأكبر من الاستثمارات بقطاع الزراعة المصري مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بالرغم مما تتسم به الزراعة من مخاطر وارتفاع تكلفة الاستثمارات الثابتة وهو الأمر الذي يدعو للوقوف على دور سياسة التخصيصية على الاستثمارات الخاصة في الزراعة المصرية في ظل الحاجة الراهنة لتوفير الأمن الغذائي المصري لتحقيق أكبر قدر من الاستقلال للقرار السياسي .

أهداف الدراسة : تهدف الدراسة بصفة رئيسية إلى التعرف على أثر سياسة التخصيصية في الاستثمار الزراعي الخاص.

ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر تحقيق بعض الأهداف الفرعية التالية :

- التعرف على أهمية الاستثمار الخاص وتطورها في الاقتصاد المصري والمقتصد الزراعي المصري قبل وبعد تطبيق سياسة التخصيصية.
- التعرف على مدى مزاحمة الاستثمار الخاص والعام (تكاملية أم تنافسية) وتطورها في الاقتصاد المصري والمقتصد الزراعي المصري قبل وبعد تطبيق سياسة التخصيصية.
- تقدير دالة الطلب على الاستثمار الخاص بقطاع الزراعة المصري خلال فترة تطبيق سياسة التخصيصية

الأسلوب البحثي ومصادر البيانات: اعتمد البحث على أسلوب التحليل الاحصائى الوصفي والكمي حيث تم حساب الأهمية النسبية والمتوسطات ومعامل الارتباط للمتغيرات ذات الصلة بموضوع البحث وكذلك تم استخدام أسلوب تحليل التباين لبيان مدى تأثير سياسة التخصيصية على المتغيرات موضوع الدراسة ،كما تم استخدام أسلوب الانحدار بطريقة المربعات الصغرى في تقدير العوامل المحددة للاستثمار الزراعي الخاص في مصر خلال فترة التخصيصية. وقد اعتمد البحث على البيانات السنوية المنشورة بواسطة العديد من المصادر المرتبطة بموضوع البحث مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التنمية الاقتصادية والبنك المركزي المصري ووزارة قطاع الأعمال العام .

الدراسات السابقة: قام اليمانى، وفواز عام (١٩٩٣) بدراسة محددات الاستثمار بقطاع الزراعة في مصر، وتشير النتائج المقدرة لدالة الاستثمار الزراعي الاجمالى إلى أن تأثير كل من القيمة المضافة وحجم العمالة الزراعية وسعر الخصم على الاستثمار الاجمالى الزراعي موجباً، أما النتائج المقدرة لدالة الاستثمار الزراعي الخاص تشير إلى أن القيمة المضافة وكذا النسبة بين أسعار مستلزمات الإنتاج وأسعار الناتج الزراعي وحجم العمالة الزراعية وسعر الخصم موجباً على الاستثمار الزراعي الخاص أما تأثير متوسط أجر العامل الزراعي فقد كان تأثيره سالباً.

وقامت سهير مصطفى عام (١٩٩٣) بدراسة للخطط الاستثمارية في الزراعة المصرية، واستهدفت التعرف على محددات الاستثمار في القطاع الزراعي. وتبين أن أهم

المتغيرات المؤثرة على الاستثمار الزراعي الخاص خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٩٠) هي الاستثمار الزراعي الخاص في العام السابق، والإنتاج الزراعي، وعدد المشتغلين في القطاع الزراعي.

ويوضح أبو اليزيد عام (١٩٩٩) في دراسة عن الاستثمار العام والخاص في الزراعة المصرية وذلك خلال الفترة من (١٩٧٥-١٩٩٧) والتعرف على العوامل المحددة للاستثمار الخاص في الزراعة المصرية. وتبين أن أهم المتغيرات المستقلة التي تؤثر على الاستثمار الزراعي الخاص خلال فترة الدراسة هي الاستثمار الزراعي في العام الحقيقي المبطأ بفترة مقدارها سنتين، ومعدل التضخم، وسعر الصرف التوازني، المتوسط المرجح لسعر الفائدة على القروض الزراعية المتوسطة والطويلة حيث تسهم هذه المتغيرات في تفسير حوالي ٩٤,٨% من التغيرات في قيمة الاستثمار الزراعي الخاص خلال تلك الفترة.

وبينت مريم فؤاد عام (٢٠٠٤) ، في دراسة عن ظاهرة عدم التأكد وتأثيرها على محددات الاستثمار الخاص في مصر، أن الصدمات غير المتوقعة التي شهدتها البيئة الاقتصادية الكلية المصرية خلال الفترة من (١٩٧٤-٢٠٠٤) سواء على صعيد التداعيات الاقتصادية أو السياسية، وهو ما جعل المستثمر الخاص في شك من قدرة الاقتصاد المصري على خدمة استثماراته. وما قد يلقى المزيد من ضعف الثقة في الاقتصاد المصري أن المتغيرات الاقتصادية التي يتم على أساسها اتخاذ قرار الاستثمار هي في حد ذاتها من أهم عناصر عدم التأكد التي تواجه المستثمرين. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تحديد الأثر النهائي لتأثير ظاهرة عدم التأكد على سلوك ومستوى الاستثمار الخاص إلا أنه من الواضح أن زيادة عناصر الشك في الاقتصاد يحول دون التوصل إلى قرارات صحيحة بشأن الاستثمارات ذات الحجم الكبير أو النوعيات المتطورة والتي تنطوي في المتوسط على معدلات مخاطرة مرتفعة وبالتالي يحرم الاقتصاد المصري من فرص التنمية، وتوصى الدراسة بأن زيادة فرص الاستثمار الخاص يرتبط إلى حد كبير بقدرة الاقتصاد المصري على خلق المناخ الاستثماري المستقر كترغيب المشروعات الجديدة بالدخول إلى سوق الاستثمار في مصر، وخروج الاقتصاد المصري من دائرة الاقتصاد الهش.

وقامت سمية إسماعيل عام (٢٠٠٤) بدراسة لأثر سياسة التكيف الهيكلي على الاستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعي المصري.وتبين من الدراسة أن الاستثمارات الزراعية بالقطاع الخاص قد تأثرت نتيجة تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي، بينما تبين عدم

تأثر الاستثمارات الزراعية بالقطاع العام، وأوصت الدراسة بزيادة استثمارات التنمية الراسية في القطاع الزراعي عن طريق تطبيق الأساليب العلمية الحديثة، وزيادة استثمارات التنمية الأفقية عن طريق الاهتمام بمشروعات استصلاح الأراضي الجديدة.

وأوضحت سناء سليم عام (٢٠٠٨) في دراسة عن العوامل المؤثرة على الاستثمار القومي والزراعي في مصر. وتبين من الدراسة أن الربح هو أهم عامل يؤثر على الاستثمار القومي، كما تبين أن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج ومن ثم يلجأ المستثمرون إلى استخدام التكنولوجيا بدلا من العمالة فيزداد عرض العمالة وبالتالي تنخفض أجورهم.

وقام السعدي وآخرون عام (٢٠٠٩) بدراسة استهدفت دراسة أهم محددات الاستثمار الزراعي. وتوصى الدراسة بالاستمرار في زيادة الاستثمارات الزراعية حتى تتعادل الأهمية النسبية للاستثمارات الزراعية إلى القومية مع الأهمية النسبية للناتج المحلى الزراعي إلى الناتج القومي، وكذا تتعادل الاستثمارات الزراعية مع المدخرات الزراعية وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص بالاستثمار في قطاع الزراعة بما يتمشى مع سياسة التحرر الاقتصادي، وكذا العمل على زيادة كفاءة الاستثمارات الزراعية بتحقيق التوزيع الأمثل لتلك الاستثمارات بالمجالات المختلفة بقطاع الزراعة.

وأشارت مني سليم عام (٢٠٠٩) في دراسة لأهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي المحلى والأجنبي .وتبين من خلال نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي الأجنبي ذات التأثير الايجابي كانت متغيرات نسبة نصيب الدخل الزراعي للدخل القومي، نسبة البطالة، متوسط إنتاجية العامل الزراعي، وتوصى الدراسة بتهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمارات الزراعية وذلك من خلال استقرار في سعر الصرف للدولار، وتحسين إنتاجية العامل عن طريق تحسين وسائل الإنتاج بزيادة رأس المال بالمقارنة بوحدات العمل المستخدمة في العملية الإنتاجية مع تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، وأسعار الفائدة على القروض بما يتناسب مع معدل نمو الاستثمارات الزراعية.

النتائج والمناقشة :

تم تقسيم فترة الدراسة إلى أربع فترات زمنية تتناسب وموضوع البحث حيث تمثل الفترة الأولى فترة ما قبل تطبيق سياسة التخصيصية وتمثلها الفترة ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩١/٩٠. أما الفترة الزمنية الثانية فهي الفترة ١٩٩٢/٩١ – ١٩٩٦/٩٥ وهى مرحلة التخصيصية الجزئية

حيث تمثل المرحلة الأولى لتنفيذ برنامج التخصيصية المصري فقد أعلنت الحكومة المصرية عن برنامج الخصخصة بنهاية عام ١٩٩١م وكان من المقدر له الانتهاء بنهاية عام ١٩٩٦م لكن نظرًا لأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية تأجل تنفيذ البرنامج. أما الفترة الثالثة ١٩٩٧/٩٦ – ٢٠٠٤/٠٣ م فتمثل فترة الإسراع في تنفيذ برنامج الخصخصة حيث أعلنت الحكومة المصرية بداية عام ١٩٩٦ عن برنامج الخصخصة المعدل للإسراع بعملية الخصخصة . أما المرحلة الرابعة فتمثلها الفترة ٢٠٠٥/٠٤ – ٢٠١٠/٠٩م وهى الفترة التي شهدت اهتماما وتشجيعا للاستثمارات الخاصة حيث تم إنشاء وزارة خاصة بالاستثمار بداية عام ٢٠٠٤ معنية بتسويق الفرص الاستثمارية وتشجيع القطاع الخاص وبنهاية هذه المرحلة صدر القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٩م بشأن تعديل بعض أحكام قانون تنظيم المناقصات والمزايدات رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٨م بما يشجع المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع العام في مجال البنية الأساسية. كما تم إصدار القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٠ بشأن تنظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية الأساسية والخدمات والمرافق العامة.وفيما يلي استعراض للنتائج المرتبطة بالمتغيرات موضوع الدراسة وفقا للتقسيم السابق.

أولا : تطور هيكل الاستثمارات القومية

١ – اجمالى الاستثمارات القومية المنفذة : تشير البيانات الواردة بالجدول التالي رقم (١) إلى أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات القومية المنفذة قد تزايد خلال فترات الدراسة على الترتيب من نحو ٢٥,٤١ مليار جنيه لفترة ما قبل التخصيصية إلى نحو ٤١,٢١ ، ٦٧,١٣ ، إلى حوالي ١٦٦ مليار جنيه لفترة التخصيصية الجزئية و فترة التخصيصية المعدلة و فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار على الترتيب بمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة يقدر بنحو ٨٠,٠٣ مليار جنيه. كما يتبين أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات القومية المنفذة يتزايد بمعدل يقدر بنحو ٥٢,٢٦٢ % من المتوسط السنوى خلال فترة الدراسة. معادلة رقم٣ جدول رقم (٢).

جدول رقم ١ : المتوسط السنوى لاجمالى الاستثمارات القومية المصرية المنفذة بالمليار جنيه خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧ – ٢٠١٠/٠٩م.

الاستثمار / فترات الدراسة	الاستثمار القومى			الاستثمار الزراعى		
	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى

فترة ما قبل التخصيصية ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩١/٩٠	١٤.٨٣	١٠.٥٨	٢٥.٤١	٠.٨٤٢	٠.٩٩١	١.٨٣
فترة التخصيصية الجزئية ١٩٩٢/٩١ – ١٩٩٦/٩٥	٢٧.١٥	١٤.٠٦	٤١.٢١	١.٨١	١.٣٨	٣.١٩
فترة التخصيصية المعدلة ١٩٩٧/٩٦ – ٢٠٠٤/٠٣	٣٦.٥٠	٣٠.٦٣	٦٧.١٣	٣.٤١	٤.٣٠	٧.٧١
فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار ٢٠٠٥/٠٤ – ٢٠١٠/٠٩	٦٩.٣٦	٩٦.٦٤	١٦٦.٠١	٢.٧٨	٤.٦٨	٧.٤٦
اجمالى فترة الدراسة ١٩٨٨/٨٧ – ٢٠١٠/٠٩	٣٩.٢٧	٤٠.٧٦	٨٠.٠٣	٢.٤٥	٣.١٩	٥.٦٤

المصدر : جمعت وحسبت من : جدول رقم (١) بالملحق.

وبإجراء تحليل التباين للمتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات القومية المنفذة خلال فترات الدراسة الأربع يتبن وجود فروق معنوية بين المتوسطات ويثبت ذلك معنوية معامل (ف)عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ جدول رقم ٣ بالجدول رقم (٢) بالملحق.

وبتقدير أقل فرق معنوي بين متوسطات فترة الدراسة يتبين وجود فروق معنوية إحصائيا بين المتوسط السنوي لفترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار وجميع متوسطات الفترات الثلاثة الأخرى .كما ثبتت المعنوية الإحصائية للفرق بين متوسطي فترة التخصيصية المعدلة والمتوسط السنوي لفترة ما قبل التخصيصية. في حين لم تثبت معنوية الفرق بين المتوسط السنوي لفترتي التخصيصية الجزئية والمعدلة .كما لم تثبت المعنوية بين المتوسط السنوي لفترة ما قبل التخصيصية والتخصيصية الجزئية . وتشير هذه النتائج إلى مدى تأثير برامج التخصيصية المعدلة و إنشاء وزارة للاستثمار على تحفيز وتشجيع الاستثمارات القومية . جدول رقم ٣ بالجدول رقم (٣) بالملحق

٢ – اجمالى الاستثمارات العامة المنفذة : تشير البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (١) إلى أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات العامة المنفذة قد تزايد خلال فترات الدراسة على الترتيب من نحو ١٤.٨٣ مليار جنيه لفترة ما قبل التخصيصية إلى نحو ٢٧.١٥. ٣٦.٥٠.إلى حوالي ٦٩.٣٦ مليار جنيه لفترة التخصيصية الجزئية و فترة التخصيصية المعدلة و فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار على الترتيب بمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة

يقدر بنحو ٣٩.٢٧ مليار جنيه. كما يتبين أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات العامة المنفذة يتزايد بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو ٤٤.٧١ % من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة . معادلة رقم ١ جدول رقم (٢) .

جدول رقم ٢: معادلات الاتجاه الزمني العام للاستثمارات القومية والزراعية خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧ – ٢٠١٠/٠٩م.

م	القطاع		المعادلة	ر	ر^{٢}	ف
١	الاستثمار القومي	العام	ص$^{\wedge}$ = - ٨٠٦٣.٤٣ + ١٧٥٥٩.٩٦ س$_{م}$ (٦.٦٨٩)**	٠.٨٢	٠.٦٨	**٤٤.٧٤
٢		الخاص	ص$^{\wedge}$ = - ٣٦٢٢٤.٩٣ + ٢٨٥٥٩.٥٠ س$_{م}$ (٥.٨٥٤)**	٠.٧٩	٠.٦٢	**٣٤.٢٦٧
٣		الاجمالى	ص$^{\wedge}$$_{م}$ =- ٣ ٤٤٢٨٨.٣٦)بالملحقس$_{م}$ (٦.٤٤)**	٠.٨٢	٠.٦٦	**٤١.٤٧
٤	الاستثمار الزراعي	العام	ص$^{\wedge}$$_{م}$ =٧٢٦.٤٥ + ٤٩٤.٤٧س$_{م}$ (٥.٠٣٣)**	٠.٧٤	٠.٥٥	**٢٥.٣٣٣
٥		الخاص	ص$^{\wedge}$$_{م}$ =-٦٦٤.٧٥ + ١٤٢٨.٧٥ س$_{م}$ (٧.٢٥٢)**	٠.٨٥	٠.٧١	**٥٢.٥٩٤
٦		الاجمالى	ص$^{\wedge}$$_{م}$ =- ١٧٠.٢٧٤+ ٢١٥٥.١٩٧ س$_{م}$ (٧.٤٠٧)**	٠.٨٥	٠.٧٢	**٥٤.٨٥٨

** معنوي عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٠١

المصدر: نتائج التحليل الاحصائى للجدول رقم (١) بالملحق.

وبإجراء تحليل التباين للمتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات القومية المنفذة خلال فترات الدراسة الأربع يتبن وجود فروق معنوية بين المتوسطات ويثبت ذلك معنوية قيمة (ف) المحسوبة عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ جدول رقم ١ بجدول رقم (٢) بالملحق.

وبتقدير أقل فرق معنوي بين متوسطات فترة الدراسة يتبين تطابق النتائج المتحصل عليها مع نظيرتها السابقة لاجمالى الاستثمارات القومية حيث تبين وجود فروق معنوية إحصائيا بين المتوسط السنوي لفترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار وجميع متوسطات الفترات الثلاثة الأخرى.

كما ثبتت المعنوية الإحصائية للفرق بين متوسطي فترة التخصيصية المعدلة والمتوسط السنوي لفترة ما قبل التخصيصية .في حين لم تثبت معنوية الفرق بين المتوسط السنوي لفترتي التخصيصية الجزئية والمعدلة .كما لم تثبت المعنوية بين المتوسط السنوي لفترة ما قبل التخصيصية والتخصيصية الجزئية . وتشير هذه النتائج إلى مدى تأثير برامج

التخصيصية المعدلة و إنشاء وزارة للاستثمار على تحفيز وتشجيع الاستثمارات القومية . جدول رقم ١ بالجدول رقم (٣)بالملحق.

٣ – اجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة : تشير البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (١) إلى أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة قد تزايد خلال فترات الدراسة على الترتيب من نحو ١٠.٥٨ مليار جنيه لفترة ما قبل التخصيصية إلى نحو ١٤.٠٦. ٣٠.٦٣.إلى حوالي ٦٩.٣٦ مليار جنيه لفترة التخصيصية الجزئية و فترة التخصيصية المعدلة و فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار على الترتيب بمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة يقدر بنحو ٤٠.٧٦

مليار جنيه. كما يتبين أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة يتزايد بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو ٧٠.٠٦ % من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة . معادلة رقم ٣ جدول رقم (٢) .وتشير النتائج إلى مدى تنامي الاستثمارات الخاصة بالمقارنة بالاستثمارات العامة في الاقتصاد المصري خلال فترة الدراسة.

وبإجراء تحليل التباين للمتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة خلال فترات الدراسة الأربع يتبين وجود فروق معنوية بين المتوسطات ويثبت ذلك معنوية قيمة (ف) المحسوبة عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ جدول رقم ٢ بالجدول رقم (٢) بالملحق.

وبتقدير أقل فرق معنوي بين متوسطات فترة الدراسة يتبين وجود فروق معنوية إحصائيا بين المتوسط السنوي لفترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار وجميع متوسطات الفترات الثلاثة الأخرى. في حين لم تثبت المعنوية الإحصائية للفروق بين متوسطات الفترات الثلاثة الأخرى. جدول رقم ٢ بالجدول رقم (٣) بالملحق. وتشير هذه النتائج إلى فعالية وزارة الاستثمار منذ إنشائها على جذب الاستثمارات الخاصة وهو ما تفسره القوانين التي أصدرت في هذه الفترة بهدف تشجيع الاستثمارات الخاصة والمشاركة مع الاستثمارات العامة خاصة في مجال البنية الأساسية.

ثانيا : تطور هيكل الاستثمارات الزراعية

١ – اجمالى الاستثمارات الزراعية المنفذة : تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١) السابق الإشارة إليه إلى أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات الزراعية المنفذة قد تزايد خلال فترات الدراسة على الترتيب من نحو ١.٨٣ مليار جنيه لفترة ما قبل التخصيصية إلى نحو ٣.١٩ . ٧.٧١. إلى حوالي ٧.٤٦ مليار جنيه لفترة التخصيصية الجزئية و فترة

التخصيصية المعدلة و فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار على الترتيب بمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة يقدر بنحو ٥.٦٤ مليار جنيه. كما يتبين أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات الزراعية المنفذة يتزايد بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو ٣٨.٢٢ % من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة . معادلة رقم ٦ بجدول رقم (٢) السابق الإشارة إليه.

وبإجراء تحليل التباين للمتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات الزراعية المنفذة خلال فترات الدراسة الأربع يتبن وجود فروق معنوية بين المتوسطات ويثبت ذلك معنوية معامل (ف)عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ جدول رقم ٦ بجدول رقم (٢) بالملحق.

وبتقدير أقل فرق معنوي بين متوسطات فترة الدراسة يتبين وجود فروق معنوية إحصائيا بين المتوسط السنوي لفترة ما قبل التخصيصية وجميع فترات ما بعد التخصيصية. كما تبين معنوية الفروق بين متوسطي فترتي التخصيصية الجزئية والتخصيصية المعدلة .وتبين أيضا عدم معنوية الفرق بين متوسطي فترتي ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار وفترة التخصيصية المعدلة. جدول رقم ٦بجدول رقم (٣) بالملحق. وتشير هذه النتائج إلى تركز أنشطة وزارة الاستثمار على القطاعات غير الزراعية .

٢ – اجمالى الاستثمارات الزراعية العامة المنفذة : تشير البيانات الواردة بالجدول السابق الإشارة إليه رقم (١) إلى أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات العامة الزراعية المنفذة قد تزايد خلال فترات الدراسة الثلاثة الأولى على الترتيب من نحو ٠.٨٤٢ مليار جنيه لفترة ما قبل التخصيصية إلى نحو ١.٨١. ٣.٤١مليار جنيه خلال فترتي التخصيصية الجزئية والجزئية المعدلة ثم تراجع إلى نحو إلى حوالي ٢.٧٨ مليار جنيه لفترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار على الترتيب بمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة يقدر بنحو ٢.٤٥ مليار جنيه. كما يتبين أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات العامة المنفذة يتزايد بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو ٢٩.٦٢ % من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة . معادلة رقم ٤ جدول رقم (٢) السابق الإشارة إليه.

وبإجراء تحليل التباين للمتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات القومية المنفذة خلال فترات الدراسة الأربع يتبن وجود فروق معنوية بين المتوسطات ويثبت ذلك معنوية معامل (ف) المحسوبة عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ جدول رقم ٤بالجدول رقم (٢) بالملحق. وبتقدير أقل فرق معنوي بين متوسطات فترات الدراسة يتبين وجود فروق معنوية إحصائيا بين جميع متوسطات فترات الدراسة. جدول رقم ٤ بالجدول رقما (٣) بالملحق. وتشير هذه النتائج إلى

معنوية السياسات المتبعة لتقليص الاستثمارات العامة بقطاع الزراعة المصري لصالح القطاع الخاص خاصة في ظل فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار.

٣ – اجمالى الاستثمارات الزراعية الخاصة المنفذة : تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١) السابق الإشارة إليه إلى أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات الزراعية المنفذة قد تزايد خلال فترات الدراسة على الترتيب من نحو ٠.٩٩١ مليار جنيه لفترة ما قبل التخصيصية إلى نحو ١.٣٨. ٤.٣٠. إلى حوالي ٤.٦٨مليار جنيه لفترة التخصيصية الجزئية و فترة التخصيصية المعدلة و فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار على الترتيب بمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة يقدر بنحو ٣.١٩ مليار جنيه. كما يتبين أن المتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات القومية المنفذة يتزايد بمعدل نمو سنوي يقدر بنحو ٤٤.٨٣ % من المتوسط السنوي خلال فترة الدراسة . معادلة رقم ٥ بالجدول رقم (٢) السابق الإشارة إليه.

وبإجراء تحليل التباين للمتوسط السنوي لاجمالى الاستثمارات الزراعية الخاصة المنفذة خلال فترات الدراسة الأربع يتبن وجود فروق معنوية بين المتوسطات ويثبت ذلك معنوية قيمة (ف) المحسوبة عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ جدول رقم ٥ بالجدول رقم (٢) بالملحق. وبتقدير أقل فرق معنوي بين متوسطات فترات الدراسة يتبين وجود عدم وجود فروق معنوية إحصائيا بين المتوسط السنوي لفترتي ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار وفترة التخصيصية المعدلة إلا أنه قد تبين وجود فروق معنوية إحصائيا بين متوسطي الفترتين مع متوسطي فترتي ما قبل التخصيصية والتخصيصية الجزئية.كما تبين عدم وجود فروق معنوية إحصائيا بين المتوسط السنوي لفترتي ما قبل التخصيصية والتخصيصية الجزئية جدول رقم ٥ بالجدول رقم (٣) بالملحق. وتشير هذه النتائج إلى تغير هيكل الاستثمارات بقطاع الزراعة المصري لصالح القطاع الخاص سواء قبل أو بعد التخصيصية. كما أن معدل النمو السنوي في الاستثمارات الخاصة الزراعية أعلى من نظيره للاستثمارات العامة الزراعية وهو ما يشير للتوجه نحو تدعيم القطاع الخاص في الزراعة المصرية والاعتماد عليه للقيام بدوره في تحقيق التنمية الزراعية.

ثالثا: مزاحمة الاستثمار العام والخاص

أولا:على المستوى القومي: يتبين من بيانات الجدول التالي جدول رقم (٣) تزايد الاستثمارات الخاصة خلال فترات الدراسة ومزاحمتها للاستثمارات العامة حيث تراوحت

نسبة الاستثمارات العامة المنفذة بين حد أقصى خلال فترة التخصيصة الجزئية تبلغ قرابة ٦٦% من اجمالى الاستثمارات القومية المنفذة وحد أدنى يبلغ نحو قرابة ٤٢% من اجمالى الاستثمارات القومية المنفذة خلال فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار . وللوقوف على مدى مزاحمة الاستثمارات الخاصة للاستثمارات العامة يوضح الجدول التالى جدول رقم (٤) معاملات الارتباط البسيط بينهما خلال فترات الدراسة حيث يتبين تنافس الاستثمارات العامة والخاصة خلال فترتي ما قبل التخصيصية والتخصيصية المعدلة حيث يوجد ارتباط سلبي ضعيف حيث قدر معامل الارتباط بنحو -٠.١٧ . -٠.٢٠٢ . فى حين كانا متكاملين خلال فترتي التخصيصية الجزئية وما بعد إنشاء وزارة الاستثمار بدرجة كبيرة حيث قدر معامل الارتباط بينهما نحو ٠.٨٣ .٠.٧٨ خلال الفترتين على الترتيب.وهو ما يشير إلى ارتباط طردي قوى وتكامل وليس مزاحمة بين الاستثمارات الخاصة والعامة خلال فترة الدراسة والتي قدر بها معامل الارتباط بنحو٠.٩٣

ثانيا:على مستوى قطاع الزراعة: يتبين من بيانات الجدول التالي جدول رقم (٣) السابق الإشارة إليه أن الاستثمارات الخاصة بقطاع الزراعة المصري كانت تمثل النسبة الأغلب من الاستثمارات قبل التخصيصية حيث تمثل قرابة ٥٤% من اجمالى الاستثمارات الزراعية في هذه الفترة .ولم تتراجع إلا خلال فترة التخصيصية الجزئية إلى نحو ٤٣.٣% ثم تزايدت مرة أخرى إلى قرابة ٥٥.٨ %٦٢.٧.% من اجمالى الاستثمارات الزراعية خلال فترتي التخصيصية المعدلة وفترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار على الترتيب وبمتوسط سنوي خلال فترة الدراسة قدر بنحو ٥٦.٥٦ %.

جدول رقم ٣: الأهمية النسبية للاستثمار الخاص فى الاستثمارات القومية والزراعية المصرية المنفذة خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ٢٠١٠/٠٩.

الاستثمارات / الفترة	الاستثمار القومى			الاستثمار الزراعى		
	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى
فترة ما قبل التخصيصية ١٩٨٨/٨٧ _ ١٩٩١/٩٠	٥٨.٣٦	٤١.٦٤	١٠٠	٤٦.٠١	٥٣.٩٩	١٠٠
فترة التخصيصية الجزئية ١٩٩٢/٩١ _ ١٩٩٦/٩٥	٦٥.٨٨	٣٤.١٢	١٠٠	٥٦.٧٤	٤٣.٢٦	١٠٠
فترة التخصيصية المعدلة ١٩٩٧/٩٦ _ ٢٠٠٤/٠٣	٥٤.٣٧	٤٥.٦٣	١٠٠	٤٤.٢٣	٥٥.٧٧	١٠٠
فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار ٢٠٠٥/٠٤ _ ٢٠١٠/٠٩	٤١.٧٨	٥٨.٢	١٠٠	٣٧.٢٧	٦٢.٧٣	١٠٠
اجمالى فترة الدراسة ١٩٨٨/٨٧ ـ ٢٠١٠/٠٩	٤٩.٠٧	٥٠.٩٣	١٠٠	٤٣.٤٤	٥٦.٥٦	١٠٠

المصدر :جمعت وحسبت من بيانات الجدول رقم (١) بالجدول.

وللوقوف على مدى مزاحمة الاستثمارات الخاصة للاستثمارات العامة بقطاع الزراعة المصري يوضح الجدول رقم (٤) السابق إلى وجود ارتباط ضعيف بين الاستثمارات الخاصة والعامة الزراعية خلال جميع فترات الدراسة .ويتبين أيضا تنافس الاستثمارات العامة والخاصة خلال فترتي ما قبل التخصيصية وفترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار حيث يوجد ارتباط سلبي ضعيف حيث قدر معامل الارتباط بنحو -٠.١٦ .

-٠.٣٣ .في حين كانا متكاملين خلال فترتي التخصيصية الجزئية وفترة التخصيصية المعدلة حيث قدر معامل الارتباط بينهما نحو ٠.١٣ .٠.٢٤.

جدول رقم ٤ : معاملات الارتباط البسيط بين الاستثمار العام والخاص على المستوى القومي والزراعي المصري خلال الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ٢٠١٠/٠٩.

الاستثمار / الفترة	الاستثمار القومي	الاستثمار الزراعي
فترة ما قبل التخصيصية ١٩٨٨/٨٧ – ١٩٩١/٩٠	٠.١٧-	٠.١٦-
فترة التخصيصية الجزئية ١٩٩٢/٩١ – ١٩٩٦/٩٥	٠.٨٣	٠.١٣
فترة التخصيصية المعدلة ١٩٩٧/٩٦ – ٢٠٠٤/٠٣	٠.٢٠-	٠.٢٤
فترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار ٢٠٠٥/٠٤ – ٢٠١٠/٠٩	٠.٧٩٤	٠.٣٣-
اجمالى فترة الدراسة ١٩٨٨/٨٧ - ٢٠١٠/٠٩	٠.٩٣	٠.٤٤١

المصدر : نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الجدول (١) بالملحق

رابعا : تقدير دالة الاستثمار الزراعي الخاص

يتأثر القرار الاستثماري الخاص بالعديد من العوامل منها ما يتعلق بالأرباح المتوقعة والمخاطر المحتملة والاستقرار الاقتصادي ومدى فاعلية سياسات الاقتصادية والمالية المتبعة لحفز وتشجيع الاستثمار. ونظرا لكبر عدد العوامل المستقلة بالنسبة لعدد السنوات بما يتنافى مع شروط الانحدار المتعدد من ناحية ومنعا للوقوع في أي من مشاكل القياس الاقتصادي وبصفة خاصة مشكلة الازدواج الخطى Multi-collinearity ، ومشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل serial – autocorrelation ويعتمد هذا الجزء من البحث على تقسيم العوامل المستقلة المختارة والتي يتوقع أن يكون لها تأثيرا على المتغير التابع غالى ثلاث مجموعات(عوامل الاستقرار الاقتصادي. عوامل تتعلق بالنظرية الاقتصادية . عوامل تنافسية القطاع الزراعي المصري وجذبه للاستثمار الخاص) وبيان تأثير أهم عوامل كل مجموعة على حده على الاستثمار الزراعي الخاص ثم الوقوف على تأثير أهم هذه العوامل

بالمجموعات الثلاث السابقة مجتمعة .ولمزيد من الدقة يؤخذ المتغير التابع مرة كقيمة ومرة أخرى كنسبة من اجمالى الاستثمار الخاص المنفذ بمصر . وفيما يلي استعراض لنتائج التحليل:

أولا : عوامل الاستقرار الاقتصادي: في محاولة لإجراء دراسة استكشافية لأهم العوامل الاقتصادية التي تعبر عن الاستقرار الاقتصادي للمقتصد المصري ومدى تأثيرها على الاستثمار الزراعي الخاص خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ – ٢٠١٠/٠٩ مستندا في ذلك إلى نموذج تم فيه اختيار قيمة الاستثمار الزراعي الخاص بالمليون جنيه كمتغير تابع ص هـ كحالة أولى وكنسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمار الخاص المنفذ في مصر كحالة ثانية ومجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في(١) صافى الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري بالمليار دولار (س١هـ) . (٢) معدل الدولرة في السيولة المحلية % (س٢هـ). (٣) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الثابتة % (س٣هـ). (٨) معدل خدمة الدين الخارجي إلى حصيلة الصادرات السلعية والخدمية % (س٤هـ).(٥) تحويلات المصريين العاملين في الخارج بالمليون دولار(س٥هـ). (٦) متوسط سعر الصرف الاسمي الرسمي للدولار الأمريكي) جنيه/دولار (س٦هـ).(٧) معدل التضخم % (س٧هـ) .(٨) معدل البطالة % (س٨هـ).(٩) عجز الموازنة العامة للدولة بالمليون جنيه (س٩هـ).(١٠) متوسط دخل الفرد بالأسعار الجارية بالجنيه (س١٠هـ). (١١) نسبة الائتمان والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى اجمالى التسهيلات الائتمانية % (س١١هـ)([1]).

وبتقدير مصفوفة كلاين والتي توضح معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المختارة (جدول رقم ٥بالملحق) ولهذا فقد قد تم إجراء العديد من المحاولات للتخلص من مشكلة الازدواج الخطى، وذلك للوقوف على أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع ثم بإجراء تحليل الانحدار للمتغير التابع على المتغيرات التفسيرية في صورتها الخطية خلال فترة الدراسة واختيار انسبها وفقا لمنطقية الإشارات الجبرية لمعلمات النموذج وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

[1] - يعبر الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص عن مطلوبات الجهاز المصرفي من قطاع الأعمال الخاص وتتكون هذه المطلوبات من الاستثمار في الأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية (بالعملة المحلية والعملات الأجنبية) الممنوحة لهذا القطاع من الجهاز المصرفي - المصدر البنك المركزى المصرى.

الحالة الأولى: المتغير التابع يتمثل في قيمة الاستثمار الزراعي الخاص بالمليون جنيه وتمثلها المعادلة التالية :

(١) ص^هـ = - ٥٧٠٦.٣٤ + ١٤٢٢٦.٨٧ س١١هـ

(٧.٩٢٦) **

ر = ٠.٨٨٢ ر٢ = ٠.٧٧٧ ف = ٦٢.٨١٨**

ويتبين من النموذج المقدر معادلة رقم (١) معنوية النموذج عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٠١. كما يشير معامل التحديد إلا أن نحو ٧٧% من التغيرات في حجم الاستثمار الزراعي الخاص المنفذ في مصر سنويا خلال فترة الدراسة يفسرها التغير في المتغير المستقل الذي يتضمنه النموذج وهى نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى اجمالى التسهيلات الائتمانية % (س١١هـ) . وبتقدير مرونة الاستثمار الزراعي الخاص المنفذ في مصر في النموذج المشار إليه بالنسبة إلى التغير في نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى اجمالى التسهيلات الائتمانية قدر بحوالي ٢.٦٢ مما يعنى أن تغيرا مقداره ١٠% في المتغير المستقل الذي يتضمنه النموذج يؤدى إلى تغير في نفس الاتجاه في حجم الاستثمار الزراعي الخاص مقداره ٢٦.٢ % ويؤكد ذلك معنوية اختبار (ت) عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٠١.وتشير النتائج السابقة إلى أهمية ودور التسهيلات والمزايا الائتمانية التي تمنح للقطاع الخاص لجذبه وتشجيعه في ظل التخصيصية.

الحالة الثانية: المتغير التابع يتمثل في نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمار الخاص المنفذ في مصر ويتمثل في المعادلة التالية:

(٢) ص^هـ = ٠.١٥٤ - ٠.٦٢ س٧هـ

(-٤.٠٢٨)**

ر = ٠.٦٨٩ ر٢ = ٠.٤٤٥ ف = ١٦.٢٢٦**

ويتبين من النموذج المقدر معنوية النموذج عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ . كما يشير معامل التحديد إلا أن نحو ٤٤.٥% من التغيرات في نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة في مصر سنويا خلال فترة الدراسة يفسرها التغير في المتغير المستقل الذي يتضمنه النموذج وهو معدل التضخم % (س٧هـ) .

وبتقدير مرونة نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة في مصر سنويا في النموذج المشار إليه بالنسبة إلى التغير في معدل التضخم قدر بحوالي –٠.٥١مما يعنى أن تغيرا مقداره ١٠% في المتغير السابق يؤدى إلى تغير عكسي في نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة في مصر مقداره ٥.١ % ويؤكد ذلك معنوية اختبار (ت) عند المستوى الاحتمالي ٠.٠٠١.

ثانيا : عوامل النظرية الاقتصادية تفترض النظرية الاقتصادية تأثر الاستثمار عكسيا بسعر الفائدة وطرديا مع الادخار في ظل فرضية توافر الآلية لتحويل المدخرات إلى استثمار وعدم وجود تسرب وفى محاولة لتقدير اثر هذه المتغيرات على الاستثمار الزراعي الخاص فقد تم اختيار قيمة الاستثمار الزراعي الخاص بالمليون جنيه كمتغير تابع ص هـ كحالة أولى وكنسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمار الخاص المنفذ في مصر كحالة ثانية ومجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في(١) متوسط سعر الفائدة بالجهاز المصرفي المصري% (س١هـ). (٢) سعر الخصم % (س٢هـ). (٣) متوسط أسعار العائد السنوي الذي تحصل علية البنوك مقابل ما تمنحه من قروض وتسهيلات ائتمانية لعملائها % (س٣هـ). (٤) سعر العائد على أذون الخزانة ٩١ يوم % (س٤هـ).(٥) الادخار المحلى بالمليار جنيه (س٥هـ). (٦) اجمالى الودائع لدى البنوك بخلاف البنك المركزي بالمليار جنيه (س٦هـ). (٧) الودائع غير الحكومية لقطاع الأعمال الخاص بالمليار جنيه (س٧هـ) .

وبتقدير مصفوفة كلاين والتي توضح معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المختارة (جدول رقم ٦ بالملحق) ولهذا فقد تم إجراء العديد من المحاولات للتخلص من مشكلة الازدواج الخطى، وذلك للوقوف على أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع ثم بإجراء تحليل الانحدار للمتغير التابع على المتغيرات التفسيرية فى صورتها الخطية خلال فترة الدراسة واختيار انسبها وفقا لمنطقية الإشارات الجبرية لمعلمات النموذج وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

الحالة الأولى: المتغير التابع يتمثل في قيمة الاستثمار الزراعي الخاص بالمليون جنيه وتمثلها المعادلة التالية :

(٣) **ص^هـ = ٨٧٨.٨٨ – ٤٦٢٩ س٢هـ**

(–٦.٥٦) **

ر = ٠.٨٤ ر٢ = ٠.٧٠٥ ف = ٤٣.٠٣٣**

ويتبين من النموذج المقدر معنوية النموذج عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ . كما يشير معامل التحديد إلا أن نحو ٧٠.٥٠% من التغيرات في حجم الاستثمار الزراعي الخاص المنفذ في مصر سنويا خلال فترة الدراسة يفسرها التغير في المتغير المستقل الذي يتضمنه النموذج وهى سعر الخصم % (س٢هـ).

وبتقدير مرونة الاستثمار الزراعي الخاص المنفذ في مصر في النموذج المشار إليه بالنسبة إلى التغير في سعر الخصم قدر بحوالي -٠.١٦ مما يعنى أن تغيرا مقداره ١٠% في المتغير المستقل الذي يتضمنه النموذج يؤدى إلى تغير عكسي في حجم الاستثمار الزراعي الخاص مقداره ١.٦ %ويؤكد ذلك معنوية اختبار (ت) عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١

الحالة الثانية: المتغير التابع يتمثل في نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمار الخاص المنفذ في مصر ويتمثل في المعادلة التالية:

(٤) ص^هـ = ٠.١٤٣ + ٠.٠٠٠١ س٥ هـ

(٣.١٨٤)**

ر = ٠.٦٠ ر٢ = ٠.٣٦ ف = ١٠.١٣٩**

ويتبين من النموذج المقدر معنوية النموذج عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ . كما يشير معامل التحديد إلا أن نحو ٣٦% من التغيرات في نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة في مصر سنويا خلال فترة الدراسة يفسرها التغير في المتغير المستقل الذي يتضمنه النموذج وهو الادخار المحلى بالمليار جنيه (س٥هـ).

وبتقدير مرونة نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة في مصر سنويا في النموذج المشار إليه بالنسبة إلى التغير في معدل التضخم قدر بحوالي – ٠.٠٧مما يعنى أن تغيرا مقداره ١٠% في المتغير السابق يؤدى إلى تغير في نفس الاتجاه في نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمارات الخاصة المنفذة في مصر مقداره ٠.٧ % ويؤكد ذلك معنوية اختبار (ت) عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١

ثالثا:عوامل تنافسية القطاع الزراعي المصري وجذبه للاستثمار الخاص

للتعرف على أهم عوامل تنافسية القطاع الزراعي المصري وجذبه للاستثمار الخاص خلال الفترة ١٩٩١/٩٠ – ٢٠١٠/٠٩ مستندا في ذلك إلى نموذج تم فيه اختيار قيمة الاستثمار

الزراعي الخاص بالمليون جنيه كمتغير تابع ص هـ كحالة أولى وكنسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمار الخاص المنفذ في مصر كحالة ثانية ومجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة في(١) معدل النمو الحقيقي للناتج المحلى الزراعي الإجمالي بسعر السوق وبالأسعار الثابتة %(س١هـ) .(٢) نسبة الناتج المحلى الزراعي إلى الناتج المحلى للقطاع السلعي % (س٢هـ). (٣) نسبة الناتج الوالخصم لغير إلى الناتج المحلى للقطاع الانتاجى % (س٣هـ). (٤) نسبة الناتج المحلى الزراعي إلى اجمالى الناتج المحلى المصري % (س٤هـ).(٥) قيمة الاستثمار الزراعي العام المنفذ بالمليون جنيه(س٥هـ). (٦) أرصدة الإقراض والخصم لغير الحكومة لقطاع الزراعة بالمليون جنيه (س٦هـ)[٢].(٧) نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار جارية % (س٧هـ) .

وبتقدير مصفوفة كلاين والتي توضح معاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المختارة (جدول رقم ٧ بالملحق) ولهذا فقد قد تم إجراء العديد من المحاولات للتخلص من مشكلة الازدواج الخطى، وذلك للوقوف على أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع ثم بإجراء تحليل الانحدار للمتغير التابع على المتغيرات التفسيرية في صورتها الخطية خلال فترة الدراسة واختيار انسبها وفقا لمنطقية الإشارات الجبرية لمعلمات النموذج وأمكن التعبير عنه بالمعادلة التالية :

الحالة الأولى: المتغير التابع يتمثل في قيمة الاستثمار الزراعي الخاص بالمليون جنيه وتمثلها المعادلة التالية :

(٥) ص^هـ = ١٩١٩.٣٧ + ٠.٩٧٣ س٥هـ +٥٦٤.٦٠ س٦هـ

(٣.٨٥٣)** (٤.٢٤٧)**

ر = ٠.٨٧١ ر٢ = ٠.٧٥٨ ف = ٢٦.٥٩١**

ويتبين من النموذج المقدر معنوية النموذج عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ . كما يشير معامل التحديد إلا أن نحو ٧٥.٨٠% من التغيرات في حجم الاستثمار الزراعي الخاص المنفذ فى مصر سنويا خلال فترة الدراسة تفسرها التغير في المتغيرات المستقلة التي

[٢] - تشمل أرصدة التسهيلات الائتمانية التي تمنحها البنوك بخلاف البنك المركزي في شكل قروض و سلفيات أو إعادة خصم للكمبيالات التي في حوزتها وفقا للشروط التي تحددها فى قطاع الزراعة

يتضمنها النموذج وهى قيمة الاستثمار الزراعي العام المنفذ بالمليون جنيه(س٥هـ) و أرصدة الإقراض والخصم لغير الحكومة لقطاع الزراعة بالمليون جنيه (س٦هـ).

وبتقدير مرونة الاستثمار الزراعي الخاص المنفذ في مصر في النموذج المشار إليه بالنسبة إلى التغير في كل من قيمة الاستثمار الزراعي العام المنفذ بالمليون جنيه في نفس السنة و أرصدة الإقراض والخصم لغير الحكومة لقطاع الزراعة بالمليون جنيه قدر على الترتيب بحوالي ٠.٨٠ .٠.٧٥١ مما يعنى أن تغيرا مقداره ١٠% في المتغيرين المستقلين الذي يتضمنه النموذج على نفس الترتيب يؤدى إلى تغير في نفس الاتجاه في حجم الاستثمار الزراعي الخاص مقداره ٧.٥١ % . ٨ %ويؤكد ذلك معنوية اختبار (ت) عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١كما يتبين أن متغير أرصدة الإقراض والخصم لغير الحكومة لقطاع الزراعة هو الأكثر تأثيرا يليه قيمة الاستثمار الزراعي العام المنفذ حيث قدر معامل الانحدار الجزئي القياسي لهما على الترتيب بنحو ٠.٥٥ . ٠.٠٤٩.

الحالة الثانية : المتغير التابع يتمثل في نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمار الخاص المنفذ في مصر ويتمثل في المعادلة التالية:

(٦) ص^هـ = -٠.٣٦٧ + ٢.٤٥ س٧هـ + ٠.٠٠٠٠٣ س٥هـ

(٥.٨١٥)** (٤.٢٦٢)**

ر = ٠.٨٥٦ ر٢ = ٠.٧٠٢ ف = ٢٣.٣٦٨**

ويتبين من النموذج المقدر معنوية النموذج عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١ . كما يشير معامل التحديد إلا أن نحو ٧٠.٢٠% من التغيرات في حجم الاستثمار الزراعي الخاص المنفذ في مصر سنويا خلال فترة الدراسة تفسرها التغير في المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج وهى نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار جارية % (س٧هـ) و قيمة الاستثمار الزراعي العام المنفذ بالمليون جنيه(س٥هـ)

وبتقدير مرونة الاستثمار الزراعي الخاص المنفذ في مصر في النموذج المشار إليه بالنسبة إلى التغير في كل من نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار جارية و قيمة الاستثمار الزراعي العام المنفذ بالمليون جنيه قدر على الترتيب بحوالي ٣.٨٠ .٠.٧٩ مما يعنى أن تغيرا مقداره ١٠% فى المتغيرين

المستقلين الذين يتضمنهما النموذج على نفس الترتيب يؤدى الى تغير فى نفس الاتجاه في حجم الاستثمار الزراعي الخاص مقداره ٣٨% . ٧.٩ % ويؤكد ذلك معنوية اختبار (ت) عند المستوى الاحتمالي ٠.٠١كما يتبين أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج وبالأسعار جارية هو الأكثر تأثيرا يليه قيمة الاستثمار الزراعي العام المنفذ حيث قدر معامل الانحدار الجزئي القياسي لهما على الترتيب بنحو ٠.٧٣ . ٠.٥٤.

رابعا: اثر العوامل مجتمعة: يتعرض هذا الجزء إلى بيان أهم العوامل الاقتصادية التي سبق بيان تأثيرها منفصلة على الاستثمار الزراعي الخاص خلال فترة الدراسة كمتغير تابع في الجزء السابق .

الحالة الأولى: يمثل فيها المتغير التابع بها قيمة الاستثمار الزراعي الخاص خلال فترة الدراسة وقد اختيرت المتغيرات المستقلة والتي سبق ثبوت تأثيرها في الحالات السابقة لبيان أيها أكثر تأثيرا والمتمثلة في : (١) نسبة الائتمان والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى اجمالى التسهيلات الائتمانية % (س١هـ). (٢) سعر الخصم % (س٢هـ).(٣) قيمة الاستثمار الزراعي العام المنفذ بالمليون جنيه(س٣هـ). (٤) أرصدة الإقراض والخصم لغير الحكومة لقطاع الزراعة بالمليون جنيه (س٤هـ).

وبتقدير مصفوفة كلاين لمعاملات الارتباط البسيط بين المتغيرات المستقلة المختارة (جدول رقم ٨ بالملحق) ولهذا فقد قد تم إجراء العديد من المحاولات للتخلص من مشكلة الازدواج الخطى، وذلك للوقوف على أقوى المتغيرات المستقلة تأثيراً على المتغير التابع ثم بإجراء تحليل الانحدار للمتغير التابع على المتغيرات التفسيرية في صورتها الخطية خلال فترة الدراسة واختيار انسبها وفقا لمنطقية الإشارات الجبرية لمعلمات النموذج تبين أفضلية المعادلة رقم (١) والتي سبق الحصول عليها وهو ما يشير إلى تأثر الاستثمارات الخاصة بالتسهيلات والمزايا الائتمانية التي تمنح للقطاع الخاص . أيضا تبرز أهمية قيمة الاستثمارات الخاصة الموجهة للقطاع الزراعة وتأثرها بعوامل الاستقرار الاقتصادي والمزايا الائتمانية التي تمنح للقطاع الخاص.

الحالة الثانية: يمثل فيها المتغير التابع نسبة الاستثمار الزراعي الخاص إلى اجمالى الاستثمار الخاص في المقتصد المصري خلال فترة الدراسة كمتغير تابع وقد اختيرت المتغيرات المستقلة والتي سبق ثبوت تأثيرها في الحالات السابقة لبيان أيها أكثر تأثيرا

والمتمثلة في : (١) معدل التضخم % (س١هـ) . (٢) الادخار المحلى بالمليار جنيه (س٢هـ). (٣) قيمة الاستثمار الزراعي العام المنفذ بالمليون جنيه(س٣هـ). (٤) أرصدة الإقراض والخصم لغير الحكومة لقطاع الزراعة بالمليون جنيه (س٤هـ). ويتبين أيضا أفضلية المعادلة المقدرة سابقا (٦) والتي توضح أهمية الاستثمارات العامة فى القطاع الزراعي نظرا لارتفاع تكلفة الاستثمارات الثابتة وانخفاض عائدها وهو ما يبرز أهمية الاستثمارات العامة في قطاع الزراعة وكذلك أرصدة الإقراض والخصم المقدمة للقطاع الزراعي

وفى ضوء النتائج السابقة يتبين أهمية الاستثمارات الخاصة سواء على المستوى القومي أو بقطاع الزراعة وتوصى الدراسة بـ :(١) الاستمرار بتقديم المزايا والتسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص على أن تكون مزايا حقيقية تسهم من رفع كفاءة أداء القطاع الخاص بقطاع الزراعة . (٢) تشجيع وحث المجتمع على الادخار وخاصة مدخرات القطاع الزراعي.٣- العمل على الحد من ارتفاع معدل التضخم ووضع السياسات المالية والنقدية التي من شانها تقليل الآثار التضخمية

الملخص العربي

تتباين الآراء والاتجاهات حول الاستثمارات الخاصة وما هو الدور المنوط بها هل الاستمرار في سياسة السوق الحر ودعم الاستثمارات الخاصة أم العودة مرة أخرى لمزيد من التدخل الحكومي في المقتصد المصري؟

ويعد القطاع الزراعي المصري من أكثر القطاعات الاقتصادية المصرية شيوعا للملكية الخاصة لعناصر الإنتاج فضلا عن انه من أوائل قطاعات الاقتصاد المصري تنفيذا لسياسات الإصلاح الاقتصادي وكذلك تنفيذا لبرنامج الخصخصة المصري حيث تم إلغاء التركيب المحصولي الاجبارى وهو ما اعتبره البعض خصخصة للإدارة المزرعية.هذا فضلا عن استحواذ الاستثمارات الخاصة على النصيب الأكبر من الاستثمارات بقطاع الزراعة المصري مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى بالرغم مما تتسم به الزراعة من مخاطر وارتفاع تكلفة الاستثمارات الثابتة وهو الأمر الذي يدعو للوقوف على دور سياسة التخصيصية على الاستثمارات الخاصة في الزراعة المصرية في ظل الحاجة الراهنة لتوفير الأمن الغذائي المصري لتحقيق اكبر قدر من الاستقلال للقرار السياسي بعد الثورة .

وتهدف الدراسة بصفة رئيسية إلى التعرف على أثر سياسة التخصيصية على الاستثمار الزراعي الخاص ولتحقيق هذا الهدف يتطلب الأمر تحقيق بعض الأهداف الفرعية التالية :

التعرف على أهمية الاستثمار الخاص وتطورها في الاقتصاد المصري والمقتصد الزراعي المصري قبل وبعد تطبيق سياسة التخصيصية. التعرف على مدى مزاحمة الاستثمار الخاص والعام (تكاملية أم تنافسية) وتطورها في الاقتصاد المصري والمقتصد الزراعي المصري قبل وبعد تطبيق سياسة التخصيصية. تقدير دالة الطلب على الاستثمار الخاص بقطاع الزراعة المصري خلال فترة تطبيق سياسة التخصيصية .

ولقد اعتمد البحث على أسلوب التحليل الاحصائى الوصفي والكمي حيث تم حساب الأهمية النسبية والمتوسطات ومعامل الارتباط للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة بموضوع البحث وكذلك تم استخدام أسلوب تحليل التباين لبيان مدى تأثير سياسة التخصيصية على المتغيرات موضوع الدراسة .كما تم استخدام أسلوب الانحدار بطريقة المربعات الصغرى في تقدير العوامل المحددة للاستثمار الزراعي الخاص في مصر خلال فترة التخصيصية. وقد اعتمد البحث على البيانات السنوية المنشورة من العديد من المصادر المرتبطة بموضوع البحث مثل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ووزارة التنمية الاقتصادية والبنك المركزي المصري ووزارة قطاع الأعمال العام .

وتبين من نتائج الدراسة أن نسبة الاستثمارات الخاصة بقطاع الزراعة المصري من أعلى النسب مقارنة بنظيرتها على المستوى القومي أو على مستوى القطاعات الأخرى. كما تبين أن الاستثمارات الخاصة والعامة مرتبطة قويا على المستوى القومي في حين تكون ضعيفة جدا على المستوى قطاع الزراعة . وتشير البيانات أن العلاقة بين الاستثمارات الزراعية الخاصة والعامة تكون في وجود ارتباط ضعيف بين الاستثمارات الخاصة والعامة الزراعية خلال جميع فترات الدراسة .ويتبين أيضا تنافس الاستثمارات العامة والخاصة خلال فترتي ما قبل التخصيصية وفترة ما بعد إنشاء وزارة الاستثمار حيث يوجد ارتباط سلبي ضعيف حيث قدر معامل الارتباط بنحو -٠.١٦ . -٠.٣٣ .في حين كانا متكاملين خلال فترتي التخصيصية الجزئية وفترة التخصيصية المعدلة حيث قدر معامل الارتباط بينهما نحو ٠.١٣ .٠.٢٤

وتبين أيضا تأثر الاستثمارات الخاصة بالتسهيلات والمزايا الائتمانية التي تمنح للقطاع الخاص . وتتأثر قيمة الاستثمارات الخاصة الموجهة للقطاع الزراعة بعوامل الاستقرار الاقتصادي خاصة المزايا الائتمانية التي تمنح للقطاع الخاص. في حين تتأثر نسبة الاستثمارات الخاصة الزراعية إلى اجمالى الاستثمار الزراعي بالاستثمار العام الزراعي وكذلك أرصدة الإقراض والخصم لغير الحكومة لقطاع الزراعة.

المراجع

أحمد أبو اليزيد الرسول (دكتور): الاستثمار العام والخاص في الزراعة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث الزراعية، المجلد ٤٤، العدد الثاني، أغسطس ١٩٩٩.

أحمد بدير السعدي، وآخرون (دكاترة): دراسة كفاءة ومحددات الاستثمار الزراعي فى مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر السابع عشر، أكتوبر ٢٠٠٩.

ثناء النوبى أحمد سليم (دكتور): دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على الاستثمار القومي والزراعي في مصر، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الثامن عشر،العدد الثالث، سبتمبر ٢٠٠٨.

حسن عبد الباقى أحمد أبو دنيا – دراسة اقتصادية للاستثمارات القومية وانعكاساتها على قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية– رسالة ماجستير– كلية الزراعة – جامعة طنطا . ٢٠١٠.

سهير مختار مصطفي: دراسة تحليلية للخطط الاستثمارية فى الزراعة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعة القاهرة عام ١٩٩٣.

سمية مصطفي إسماعيل (دكتورة): أثر سياسة التكيف الهيكلي على الاستثمارات مع التركيز على القطاع الزراعي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي. المجلد الرابع عشر، العدد الأول، مارس ٢٠٠٧.

عبد التواب اليماني (دكتور)، محمود محمد فواز (دكتور): محددات الاستثمارات بقطاع الزراعة فى مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للدراسات والبحوث الزراعية، جامعة عين شمس، مجلد رقم (٢)، عدد رقم (١)، ١٩٩٣.

ياسر سيد أحمد محمد مزروع

مريم أحمد محمد فؤاد: ظاهرة عدم التأكد وتأثيرها على محددات الاستثمار الخاص فى مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤.

منى أحمد سليم (دكتورة): دراسة اقتصادية لأهم العوامل المؤثرة على الاستثمار الزراعي المحلى والأجنبي فى ضوء المتغيرات الاقتصادية العالمية،المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المؤتمر السابع عشر، أكتوبر ٢٠٠٩.

ياسر سيد احمد مزروع – دراسة اقتصادية التخصيصية فى تجارة وتداول الأقطان المصرية فى الأسواق المصرية المحلية مع التركيز على محافظة الغربية – رسالة ماجستير – كلية الزراعة – جامعة كفر الشيخ – ٢٠٠٠.

AN ECONOMIC STUDY OF PRIVATIZATION POLICY EFFECTS ON PRIVATE INVESTMENT ON EGYPTIAN AGRICULTURE SECTOR

Y. S. A. M. Mazroa
Assistant professor. Faculty of Agriculture. Tanta University

This study aimed to identify the impact of the so. called privatization policy on agricultural private investment . This general aim was led to the statement of two specific objectives : a) identifying the private investments in the Egyptian economy in general and Egyptian agricultural in particular before and after the application of privatization policy ; b) identifying the relationship between private and public agricultural investments before and after the application of privatization policy ; and c) assessing the demand function of private agricultural investment under the privatization policy .

Descriptive and analytical statistical techniques were employed in the analysis of available data. Those techniques included means . relative importance . correlation coefficients analysis of variance . ordinary least . squares regression . Analyzed data were secured from the General Assembly for public Mobilization and Statistics. The Egyptian Central Bank . and Ministry of Economic Development .

Results showed that private agricultural investments were relatively higher compared to other sector and national economy as a whole . There was a strong relationship between private and

public investments in the national economy ; but agriculture . the relationship was weak all over the study period . The relationship between public and private agricultural investments was negative before privatization but slightly positive under the privatization periods .

Results also showed that private investments were affected by facilities and credit services offered ; that private agricultural investments were affected by economic stability factors ; particularly credit services offered ; and the proportion private agricultural investments were affected by public agricultural investments

.

الملاحق

جدول رقم ١: تطور الاستثمار القومي والزراعي العام والخاص المنفذ بالقيم الجارية خلال الفترة من (١٩٨٨/٨٧-٢٠١٠/٢٠٠٩) . (بالمليون جنيه)

السنوات	الاستثمار القومي العام			الاستثمار الزراعي		
	عام	خاص	اجمالى	عام	خاص	اجمالى
١٩٨٨/٨٧	١٣٥٢٢.٣	٧٥٠٠	٢١٠٢٢.٣	٧٠١.٨	٧٨٠	١٤٨١.٨
١٩٨٩/٨٨	١١٤٨٦.٨	١٢٥١١	٢٣٩٩٧.٨	٧٢٨.٧	١٣٦٠	٢٠٨٨.٧
١٩٩٠/٨٩	١٤٢٥١.٢	١١٩٠١	٢٦١٥٢.٢	٨٥٤.٤	٨٦٤	١٧١٨.٤
١٩٩١/٩٠	٢٠٠٥٣.٣	١٠٣٩٦	٣٠٤٤٩.٣	١٠٨٤.٨	٩٥٩	٢٠٤٣.٨
١٩٩٢/٩١	٢٠٧٠١.٣	١١٧٠٢	٣٢٤٠٣.٣	١٢٢٣.٣	١٣٩٩	٢٦٢٢.٣
١٩٩٣/٩٢	٢٢١٨١.٢	١٠٥٥١	٣٢٧٣٢.٢	١٥٧٣.٤	٧٢٥	٢٢٩٨.٤
١٩٩٤/٩٣	٢٨٧٩٧.٨	١١٢١٧	٤٠٠١٤.٨	٢٣٢٥.١	٨٥٣	٣١٧٨.١
١٩٩٥/٩٤	٢٩٨٨٦.٢	١٦١٣٥	٤٦٠٢١.٢	١٨٦٣.٤	١٥١٨	٣٣٨١.٤
١٩٩٦/٩٥	٣٤١٨٨.٣	٢٠٧٠٠	٥٤٨٨٨.٣	٢٠٧٢.٤	٢٤١٢	٤٤٨٤.٤
١٩٩٧/٩٦	٤٠٢٦٣.٨	٢٨٢١٧	٦٨٤٨٠.٨	٢٤٦٩.٢	٢٧٢٣	٥١٩٢.٢
١٩٩٨/٩٧	٤٠٦٥٨.٦	٢٠٦٩٠	٦١٣٤٨.٦	٤٣٥١.٣	٣٨٠٦	٨١٥٧.٣
١٩٩٩/٩٨	٣٣٥٩٣.٩	٣٠٤٣٠	٦٤٠٢٣.٩	٣٨٩٥.١	٤٥٢٤	٨٤١٩.١
٢٠٠٠/٩٩	٣٣٥٣٩.٨	٣٠٩٠٩	٦٤٤٤٨.٨	٣٢١٢.٥	٤٩٢١	٨١٣٣.٥
٢٠٠١/٠٠	٣١٣٧٠.٤	٣٢٢١١.٤	٦٣٥٨١.٨	٢٨٨٨.٣	٥٣٠٩	٨١٩٧.٣
٢٠٠٢/٠١	٣٥٦٦٥.١	٣١٨٤٦.٤	٦٧٥١١.٥	٣٦٩٥.٥	٥٨٩٨	٩٥٩٣.٥
٢٠٠٣/٠٢	٣٤٤٥٧.١	٣٣٦٤٦	٦٨١٠٣.١	٣٢٢٠.٣	٣١٨٣.٣	٦٤٠٣.٦
٢٠٠٤/٠٣	٤٢٤٥٦	٣٧١٠٠	٧٩٥٥٦	٣٥٥٩	٤٠٠٠	٧٥٥٩
٢٠٠٥/٠٤	٥٠٠٣٩.٤	٤٦٤١٧	٩٦٤٥٦.٤	٣١٧٠.١	٤٢٥٠.١	٧٤٢٠.٢
٢٠٠٦/٠٥	٤٩٤١٥.٩	٦٦٣٢٥	١١٥٧٤٠.٩	٢٧٩٩.٧	٥٢٤٤.١	٨٠٤٣.٨
٢٠٠٧/٠٦	٥٨٠٤١.٦	٩٧٣٠٠.٣	١٥٥٣٤١.٩	٢٤٣٣.٧	٥٣٥٧.٥	٧٧٩١.٢
٢٠٠٨/٠٧	٧٠٤٥٤.٧	١٢٩٠٨٠	١٩٩٥٣٤.٧	٢٨٤٩.٥	٥٢٢٣	٨٠٧٢.٥
٢٠٠٩/٠٨	٨٣١٤٥.٣	١١٣٩٩١.٩	١٩٧١٣٧.٢	٢٧٤٣.٣	٤١١٩	٦٨٦٢.٣
٢٠١٠/٠٩	١٠٥٠٨٨.٩	١٢٦٧٣٨.٣	٢٣١٨٢٧.٢	٢٦٩٨.١	٣٨٦٥	٦٥٦٣.١

المصدر:وزارة التخطيط www.mop.gov.eg

جدول رقم ٢: جداول تحليل التباين للمتغيرات موضع الدراسة.

الاستثمارات		تحليل التباين				
		مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	ف
الاستثمارات القومية المصرية المنفذة	عام (١)	بين المجموعات	٦٥١٥٢١٢٥٤١٢.٤	٣	٢١٧١٧٣٧٥١٣٧.٤	**٢٨.٣٩
		داخل المجموعات	١٤٥٣١٦٧٤٠٦٧.٥	١٩	٧٦٤٨٢٤٩٥٠.٩	
		الاجمالى	٧٩٦٨٣٧٩٩٤٧٩.٨	٢٢		
	خاص (٢)	بين المجموعات	٨٦١٩٢٨١٣١٠.٥٨	٣	٢٨٧٣٠٩٣٧٧٠.١٩	**٢٠.٦٠
		داخل المجموعات	٢٦٤٨٧٩٠٨٣٩.٩٦	١٩	١٣٩٤١٠٠٤٤.٢١	
		الاجمالى	١١٢٦٨٠٧٢١٥٠.٥	٢٢		
	اجمالى (٣)	بين المجموعات	٢٦٧٦٥٨١٦٩٩٦.٨	٣	٨٩٢١٩٣٨٩٩٨.٩٥	**٢٨.٤٨
		داخل المجموعات	٥٩٥٠١٦١٣٦٥.٤٦	١٩	٣١٣١٦٦٣٨٧.٦٥	
		الاجمالى	٣٢٧١٥٩٧٨٣٦٢.٣	٢٢		
الاستثمارات الزراعية المنفذة	عام (١)	بين المجموعات	١٤١٩٣٥٧٩٧.٢٨	٣	٤٧٣١١٩٣٢.٤٣	**٥٠.٥٠
		داخل المجموعات	١٧٨٠٠٦٦٤.٥٥	١٩	٩٣٦٨٧٧.٠٨	
		الاجمالى	١٥٩٧٣٦٤٦١.٨٣	٢٢		
	خاص (٢)	بين المجموعات	٥٨٧٣٦٦٢١.١٩	٣	١٩٥٧٨٨٧٣.٧٣١	**٣٠.٢٤
		داخل المجموعات	١٢٣٠٠٠٨٢.٩٨	١٩	٦٤٧٣٧٢.٧٨٩	
		الاجمالى	١٧٧ .٧١٠٣٦٧٠٤	٢٢		
	اجمالى (٣)	بين المجموعات	٢٠٤٣٢٥٥٩.٣٠	٣	٦٨١٠٨٥٣.١٠	**٣٦.٢٣
		داخل المجموعات	٣٥٧١٤٨٧.١٦	١٩	١٨٧٩٧٣.٠١	
		الاجمالى	٢٤٠٠٤٠٤٦.٤٥	٢٢		

** معنوى عند المستوى الاحتمالى ٠.٠١

المصدر : نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الجدول رقم (١) بالملحق.

جدول رقم ٣ :جداول نتائج اختبار اقل فرق معنوى للمتغيرات موضع الدراسة.

المتوسطات / الاستثمارات		تحليل أقل فرق معنوى					
		الفترة / المتوسطات	المتوسط	س٤	س٣	س٢	س١
الاستثمارات القومية المصرية المنفذة	عام (١)	الفترة الأولى س١	**١٤.٨٣**	***٥٤.٥٣**	*٢١.٦٧	**١٢.٣٢**	٠
		الفترة الثانية س٢	**٢٧.١٥**	*٤٢.٢١	**٩.٤٥**	٠	
		الفترة الثالثة س٣	**٣٦.٥٠**	*٣٢.٨٦	٠		
		الفترة الرابعة س٤	**٦٩.٣٦**	٠			
	خاص (٢)	الفترة الأولى س١	١٠.٥٨	*٨٦.٠٦	٢٠.٠٥	٣.٤٨	٠
		الفترة الثانية س٢	١٤.٠٦	*٨٢.٥٨	١٦.٥٧	٠	
		الفترة الثالثة س٣	٣٠.٦٣	*٦٦.٠١	٠		
		الفترة الرابعة س٤	٩٦.٦٤	٠			
	اجمالى (٣)	الفترة الأولى س١	٢٥.٤١	*١٤٠.٦٠	*٤١.٧٢	١٥.٨١	٠
		الفترة الثانية س٢	٤١.٢١	*١٢٤.٨٠	٢٥.٩٢	٠	
		الفترة الثالثة س٣	٦٧.١٣	*٩٨.٨٨	٠		
		الفترة الرابعة س٤					
الاستثمارات الزراعية المنفذة	عام (١)	الفترة الأولى س١	٠.٨٤٢	*١.٩٥	*٢.٥٧	*٠.٩٧	٠
		الفترة الثانية س٢	١.٨١	*٠.٩٧	*١.٦٠	٠	
		الفترة الثالثة س٣	٣.٤١	*٠.٦٣-	٠		
		الفترة الرابعة س٤	٢.٧٨	٠			
	خاص (٢)	الفترة الأولى س١	٠.٩٩	*٣.٦٩	*٣.٣١	٠.٣٩	٠
		الفترة الثانية س٢	١.٣٨	*٣.٣٠	*٢.٩١	٠	
		الفترة الثالثة س٣	٤.٣٠	٠.٣٨١	٠		
		الفترة الرابعة س٤	٤.٦٨	٠			
	اجمالى (٣)	الفترة الأولى س١	١.٨٣	*٥.٦٣	*٥.٨٧	*١.٣٦	٠
		الفترة الثانية س٢	٣.١٩	*٤.٢٦	*٤.٥١	٠	
		الفترة الثالثة س٣	٧.٧١	٠.٢٥-	٠		
		الفترة الرابعة س٤	٧.٤٦	٠			

** معنوى عند المستوى الاحتمالى ٠.٠١

المصدر : نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الجدول رقم (١) بالملحق

أثر سياسة التخصيصية على الاستثمار الخاص بقطاع الزراعة المصرى

جدول ٤

تابع جدول ٤

جدول ٦:معاملات الارتباط البسيط بين مجموعة المتغيرات المستقلة الثانية المحددة للاستثمار الزراعى الخاص خلال الفترة (١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٧/٢٠٠٦).

المتغيرات	ص هـ	س١هـ	س٢هـ	س٣هـ	س٤هـ	س٥هـ	س٦هـ	س٧هـ
س١هـ	.٠٣٩	١	-.١٦٣	-.٠٣١	-.٠٥٥	.١١٦	.٠٨٨	-.٠٠٣
س٢هـ	-	-.١٦٣	١	.٦١٧**	.٧٤٧**	-.٨٦٨-	-.٨٧٩-	-.٨١٢-
س٣هـ	-	-.٠٣١	.٦١٧**	١	.٨٧٩**	-.٥٦٠-*	-.٦٠٧-	-.٥٧١-
س٤هـ	-	-.٠٥٥	.٧٤٧**	.٨٧٩**	١	-.٧٣١-	-.٧٦٩-	-.٧٦١-
س٥هـ	.٥٩١**	.١١٦	-	-.٥٦٠-	-.٧٣١-	١	.٩٨١**	.٩٤٣**
س٦هـ	.٦٠٦**	.٠٨٨	-	-.٦٠٧-	-.٧٦٩-	.٩٨١**	١	.٩٧٠**
س٧هـ	.٥٧٦**	-.٠٠٣	-	-.٥٧١-	-.٧٦١-	.٩٤٣**	.٩٧٠**	١

** معنوية عند مستوى ٠.٠١ * معنوية عند مستوى ٠.٠٥

المصدر :نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الجدول رقم (٤) بالملحق.

جدول ٧: معاملات الارتباط البسيط بين مجموعة المتغيرات المستقلة الثالثة المحددة للاستثمار الزراعى الخاص خلال لفترة (١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٧/٢٠٠٦).

المتغيرات	ص هـ	س١هـ	س٢هـ	س٣هـ	س٤هـ	س٥هـ	س٦هـ	س٧هـ
س١هـ	.٣٨٧	١	-.٤١٦	-	-	.٤٣٧	-.٠٢٤	-.٢٣٢
س٢هـ	-.٨٢٣-	-.٤١٦	١	.٥٤٧*	.٨٨٤**	-.٥٤١-	-	.٧٦٦**
س٣هـ	-.٤١٤	-.٥٠٩-*	.٥٤٧*	١	.٨٥٧**	-.١٤١	-.٢٧٣	.٥٦٨**
س٤هـ	-.٧٠٣-	-.٥٦٨-	.٨٨٤**	.٨٥٧**	١	-.٤٢٤	-	.٧١٤**
س٥هـ	.٧٠٨**	.٤٣٧	-	-.١٤١	-.٤٢٤	١	.٣٨٥	-.١١٩
س٦هـ	.٧٤٠**	-.٠٢٤	-	-.٢٧٣	-	.٣٨٥	١	-.٦٤٠-
س٧هـ	-.٥٠٨-*	-.٢٣٢	.٧٦٦**	.٥٦٨**	.٧١٤**	-.١١٩	-	١

** معنوية عند مستوى ٠.٠١ * معنوية عند مستوى ٠.٠٥

المصدر :نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الجدول رقم (٤) بالملحق

جدول ٨: معاملات الارتباط البسيط بين مجموعة المتغيرات المستقلة الرابعة المحددة للاستثمار الزراعى الخاص خلال الفترة (١٩٩٣/٩٢-٢٠٠٧/٢٠٠٦).

المتغيرات	ص هـ	س١هـ	س٢هـ	س٣هـ	س٤هـ
س١هـ	.٨٨٢**	١	-.٩٢٧-**	.٧٠٥**	.٧٩٣**
س٢هـ	-.٨٤٠-**	-.٩٢٧-**	١	-.٥٣٨-*	-.٨٣٩-
س٣هـ	.٧٠٨**	.٧٠٥**	-.٥٣٨-*	١	.٣٨٥
س٤هـ	.٧٤٠**	.٧٩٣**	-.٨٣٩-**	.٣٨٥	١

** معنوية عند مستوى ٠.٠١ * معنوية عند مستوى ٠.٠٥

المصدر :نتائج التحليل الاحصائى لبيانات الجدول رقم (٤) بالملحق